ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي (دراسة سوسيولوجية)

م.د. شهلاء كاظم ناهي
جامعة القادسية/ كلية الآداب
shahla.kadhim@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٣/٢٥

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/٤/١٠

الخلاصة :

يهدف البحث الى التعرف على مدى اسهام الحركات الاحتجاجية في العراق في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية وتحديد ما اذا كانت تمثل فاعل ايجابي في الحد من هذه الازمة ام انها كشفت هشاشة البنى الاجتماعية وتكرست الازمة. ومعرفة اهم الاسباب التي ادت الى اندلاع الحركات الاحتجاجية في العراق. اما منهج البحث فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وتوصل البحث لجملة من النتائج اهمها أزمة العدالة الاجتماعية في العراق هي أزمة بنيوية وليست ظرفية، ناتجة عن تراكمات طويلة من الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وسوء توزيع الثروات والفرص. تنامي الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي يُمثّل استجابة اجتماعية مباشرة لهذا الاختلال في منظومة العدالة، وخصوصاً بين فئة الشباب الذين يشعرون بالتهميش والإقصاء. تعد الحركات الاحتجاجية كاشفاً صريحا لهشاشة العدالة الاجتماعية. لقد أظهرت تلك الحركات مدى عمق الاختلالات البنيوية في العلاقة بين المواطن والدولة، كما كشفت عن فجوات حقيقية في استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية.

الكلمات المفتاحية: الازمة، العدالة الاجتماعية، الحركات الاحتجاجية، الاحتجاجات

The Social Justice Crisis and the Rise of Protest Movements in Iraqi Society

(A Sociological Study)

Dr. Shahla Kadhim Nahi

University of Al-Qadisiyah / College of Arts

(shahla.kadhim@qu.edu.iq)

Date received: 25/3/2025
Acceptance date: 10/4/2025

Abstract

The research aims to identify the dual role of protest movements in Iraq: Were they a positive factor in mitigating the crisis? Or did they expose the fragility of social justice and perpetuate the crisis? It also aims to identify the most important reasons that led to the outbreak of protest movements in Iraq. The researcher relied on a descriptive and analytical approach, and reached a number of conclusions, the most important of which is that the social justice crisis in Iraq is structural, not circumstantial, resulting from long-standing corruption, weak state institutions, and the unequal distribution of wealth and opportunities. The growth of protest movements in Iraqi society represents a direct social response to this imbalance in the justice system, particularly among young people who feel marginalized and excluded. Protest movements are a clear indicator of the fragility of social justice. These movements have revealed the depth of the structural imbalances in the relationship between citizens and the state, and have also exposed real gaps in the political system's response to popular demands.

Keywords: Crisis, Social Justice, Protest Movements, Protests.

المقدمة :

في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والتي افرزت واقعاً متأزماً يتجلى بتنامي الفجوة بين فئات المجتمع، وانتشار الفساد المالي والاداري، وضعف الخدمات وتراجعها، وغياب العدالة الاجتماعية التي تعد احد المرتكزات الاساسية للتنمية والاستقرار، نتيجة لهذه الازمات برزت الحركات الاحتجاجية كوسيلة للتعبير عن رفض الواقع القائم والمطالبة بالتغيير.

تمثل الحركات الاحتجاجية وخاصة المطلبية منها وسيلة ضغط من اجل اصلاح وتقويم الخلل القائم في المؤسسات الرسمية وتجاوز الظلم الاجتماعي، اذ تلعب دور المحفز للوعي الشعبي عن طريق كشفها لأوجه الفساد وانعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع، فالعلاقة بين العدالة الاجتماعية وحركات الاحتجاج هي علاقة طردية فكلما زادت وتوسعت ازمة العدالة الاجتماعية زادت بدورها الحركات الاحتجاجية، وكلما سعت المؤسسات الرسمية والحكومية الى تحقيق وتطبيق العدالة الاجتماعية ساهمت بدورها في الحد من الاسباب الموجبة لظهور الحركات الاحتجاجية.

المحور الاول: الاطار العام للبحث

اولاً: مشكلة البحث

تنبثق الاحتجاجات من رحم المعاناة الاجتماعية فهي تحمل مطالب تنادي بمعالجة ازمة العدالة وتصحيح الخلل القائم في المجتمع، فالعدالة الاجتماعية بحد ذاتها تمثل ازمة حقيقية يعاني منها المجتمع العراقي، الا ان النتائج المترتبة على الاحتجاجات ليست واحدة ففي بعض الاحيان اسهمت هذه الحركات في تحقيق الاصلاح والحصول على مكاسب ملموسة والبعض الآخر ادى لتعقيد المشهد الاجتماعي وتدهورات انعكست على العدالة الاجتماعية. من هنا تبرز الاشكالية البحثية حول العلاقة بين ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية. فينطلق البحث من تساؤل رئيس الى اي مدى اسهمت الحركات الاحتجاجية في العراق في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية؟ وهل كانت فاعل ايجابي في الحد من هذه الازمة ام انها كشفت هشاشة البنى الاجتماعية وتكرست الازمة ؟.

بالإضافة لمجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة بـ:

١- ما الاسباب البنيوية والسياسية لازمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣؟

٢- كيف ساهم غياب العدالة الاجتماعية في تحفيز الحركات الاحتجاجية؟ والى اي مدى يمكن اعتبارها كعامل مفجراً للاحتجاجات في المجتمع العراقي؟

٣- هل ساهمت الحركات الاحتجاجية في الكشف عن هشاشة العدالة الاجتماعية؟

ثانياً: اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في كونه يتناول علاقة جدلية بين ازمة العدالة الاجتماعية وتنامي الحركات الاحتجاجية التي تعبر عن الرفض الشعبي للظلم والتهميش، وهي علاقة لم تعالج بالقدر الكافي في الادبيات العراقية حيث يمثل العراق نموذج لاختلال منظومة العدالة مما افرزت احتجاجات مستمرة تصاعدت حدتها بعد عام ٢٠١٩ . كما تكمن اهمية الدراسة في كشفها الابعاد السوسيولوجية لازمة العدالة والحركات الاحتجاجية عن طريق تسليط الضوء على صوت المواطن العراقي في تطلعاته بتحقيق العدالة الاجتماعية والكشف عن التحديات التي تعيق الاحتجاجات الشعبية وتحليلها للطرق التي تعيد بها الازمات البنيوية انتاج نفسها في ضل غياب الاصلاح الحقيقي. فيقدم البحث قاعدة نظرية وتحليلية ويجعله مرجعاً للباحثين وصناع القرار الراغبين في تطوير سياسات اكثر عدالة وانصاف.

ثالثاً: اهداف البحث

١- تحليل مظاهر ازمة العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

٢- معرفة اهم الاسباب والدوافع التي ادت الى اندلاع الحركات الاحتجاجية في العراق بعد عام٢٠١٩.

٣- التعرف على مدى اسهام الحركات الاحتجاجية في العراق في معالجة ازمة العدالة الاجتماعية وتحديد ما اذا كانت تمثل فاعل ايجابي في الحد من هذه الازمة ام انها كشفت هشاشة البنى الاجتماعية وتكرست الازمة.

٤- تحديد ابرز التحديات التي تواجه الحركات الاحتجاجية بتحقيق مطالب العدالة الاجتماعية.

رابع: منهج البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الذي يُعنى بفهم الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل السياقات العامة والمعطيات الواقعية، دون اللجوء إلى جمع بيانات ميدانية من عينة محددة. بغرض بناء رؤية شاملة ومعمقة حول جذور الأزمة وآثارها الاجتماعية والسياسية. هذا الأسلوب التحليلي ساهم في الكشف عن أنماط التفاوت الاجتماعي، وأشكال التمييز الاقتصادي، والديناميات التي أدت إلى تصاعد الحركات الاحتجاجية في العراق خلال السنوات الأخيرة.

المحور الثاني: تحديد المفاهيم

اولاً: الازمة (crisis)

تعرف الازمة على انها موقف وحالة تخلق وضعية تتلاحق الاحداث فيها لدرجة الخلط بين الاسباب والنتائج فتمتد مضاعفاتها لتمس الفرد والمجموعة والمؤسسات والنظام فيضحي متخذ القرار فاقداً للسيطرة عليها وعلى اتجاهاتها(١).

يعرف قاموس وبستر الازمة بأنها نقطة التحول اما للأحسن او للأسوء في مرض خطير او حمى، ضغوط او خلل وظيفي، تغيير جذري في حالة الانسان، وقت عصيب غير مستقر واوضاع غير مستقرة(٢). وتعرف الازمة بأنها نوع من الخطر الذي يهدد النظام الاجتماعي "Social System" القائم وينتج عن هذا التهديد خلل بالعادات والقيم والاعراف ويستلزم التغيير السريع لمواجهة هذا الخطر واعادة عملية التوازن(٣).

التعريف الاجرائي للازمة هي الحالة التي يصل بها المجتمع لاختلال التوازن الاجتماعي لمستوى يتعذر به تحقيق الاستقرار او الاستجابة الفعلية للمطالب الاجتماعية الاساسية ما يؤدي لتصاعد التوتر وضهور ردود فعل جماعية مثل الاحتجاجات او الحركات الاجتماعية.

ثانياً: العدالة الاجتماعية (social justice)

يعرف ارسطو العدالة على انها تعامل الناس المتساويين سواسية والمتمايزين خلافاً، فالعدالة هي العزم الثابت لإعطاء كل ذي حق ما يخصه بتعبير اكثر شيوعاً بالتراث الاسلامي (اعطاء كل ذي حق حقه)(٤).

فالعدالة الاجتماعية هي تعاون الافراد بمجتمع متحد يحصل كل عضو على فرصة متساوية وفعلية لكي يتعلم وينمو لأقصى ما تتيحه له القدرات الذاتية[٥]. كما ان العدالة الاجتماعية توصف بأنها عملية مستمرة لأزاله الظلم الاجتماعي، لكنها لا تصف انشاء مجتمع يخلو من الظلم الاجتماعي، فكل خطوة نخطها نحو القضاء على الظلم الاجتماعي هي خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية[٦].

التعريف الاجرائي للعدالة الاجتماعية هو مدى قدرة الدولة على توفير فرص متكافئة وخدمات اساسية لكافة المواطنين بالمجتمع دون تميز بالإضافة لضمان المشاركة العادلة بالموارد والقرارات السياسية والاقتصادية.

ثالثاً: الحركات الاحتجاجية (Protest Movement)

الحركة بالمعنى الاجتماعي هي القيام بعدد من الانشطة للدفاع عن مبدأ ما، او الوصول لهدف ما[٧]. وتعرف الحركات الاحتجاجية بأنها اقدام جماعة ما على الاعتراض ضد جماعة اخرى، حول احدى القضايا الملحة الوجود، بالمعنى هذا ان الحركة تكون عامة ومتعددة الاشكال ومتنوعة الاساليب[٨].

اما "**تشارليز تيلي**" فقد عرف الحركات الاحتجاجية على أنها سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبرها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين بالمشاركة في السياسة، فهي عبارة عن عمل جماعي يهدف لتأسيس نظام جديد للحياة"[٩].

التعريف الاجرائي للحركات الاحتجاجية هو كل فعل جماعي منظم او عفوي تتخذه فئات من المجتمع من اجل التعبير عن الرفض والاعتراض على الاوضاع (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) القائمة بالتظاهر والاعتصام او العصيان المدني بهدف المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد والتخلص منه وتحسين الخدمات العامة.

المحور الثالث: نماذج من الدراسات السابقة

اولاً: دراسة عراقية : دراسة وليد حميد مزهر (٢٠٢٢) الموسومة بـ(سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق: دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣)[١٠].

تهدف هذه الدراسة الى تقديم فهم سوسيولوجي لظاهرة الاحتجاج في المجتمع العراقي وذلك من خلال التعرف على ابرز الحركات الاحتجاجية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ ، ومحاولة الوقوف على الاسباب والعوامل التي ساهمت في تشكيل هذه الحركات بالإضافة الى التنبؤ بمآلات ومستقبل الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي. وتعد من الدراسات الوصفية التحليلية وتمثلت عينة الدراسة من (٣٥٠) مبحوث، موزعين في ثلاث محافظات عراقية وهي بغداد والديوانية وذي قار واعتمد الباحث على منهج المسح الميداني والمنهج التاريخي، وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها: (ان من اهم اسباب المشاركة في الاحتجاجات هو الشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن والسعي للوصول الى واقع افضل من خلال الرغبة في التغيير من خلال بوابة الاحتجاجات. ويفصح الاحتجاج في احد جوانبه عن وجود خلل او ازمة داخل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بعلاقة المجتمع مع الدولة).

ثانياً: دراسة عربية: دراسة اسراء جمال رشاد (٢٠١٧) الموسومة بـ(الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين)[١١].

تناولت هذه الدراسة دور الحركات الاحتجاجية في التأثير على مخرجات التغيير السياسي في كل من مصر وتونس والبحرين، من خلال تحليل معمّق لطبيعة هذه الحركات استناداً إلى إطار منهجي موضوعي. وقد اعتمدت الباحثة على نموذج نظري معياري يهدف إلى رسم تصور دقيق للحركات الاجتماعية. استخدمت الدراسة مناهج متعددة، منها المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، إضافة إلى المنهج المقارن. ومن خلال دراسة واقع هذه الحركات خلال فترة اندلاع ثورات الربيع العربي في البلدان الثلاثة، توصّلت الدراسة إلى أنّ هذه الحركات لم تقترب في تكوينها وممارساتها من النموذج النظري المثالي للحركات الاجتماعية، ما ساهم في تعثّرها عن بلوغ أهدافها المعلنة، وأدى في النهاية إلى تعقد المسار السياسي الراهن في كل من مصر وتونس والبحرين.

ثالثاً: دراسة اجنبية: دراسة كاميلا تيكسيرا (٢٠٢٤) الموسومة بـ: (الشباب والاحتجاجات في ظل الازمات المتعددة)[١٢].

تتناول هذه الدراسة دور الشباب في قيادة الحركات الاحتجاجية عالمياً وسط ما يعرف بـ"الأزمات المتعددة" مثل تغير المناخ، عدم المساواة، الجائحة، وتراجع الثقة في المؤسسات. وتسلط الضوء على كيف يستجيب الشباب لهذه التحديات من خلال الاحتجاجات، استخدمت الباحثة منهجاً مختلطاً يجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي والمنهج المقارن. فهي من الدراسات الاستطلاعية. اما عينة الدراسة فهي واسعة وغير محصورة جغرافياً، وتهدف إلى التعرف على اتجاهات الشباب عالمياً وليس فقط في منطقة واحدة. وتوصلت الدراسة لجملة نتائج اهمها استخدام الشباب أساليب متنوعة في الاحتجاجات فيجمعون بين الوسائل الرقمية والميدانية في تنظيم الاحتجاجات، مما يعزز من قدرتهم على التعبئة والتأثير. تؤدي مشاركة الشباب إلى تنظيم احتجاجات أكثر سلمية وتنوعاً، إلا أنهم يواجهون في بعض الأحيان قمعاً من السلطات حتى في الاحتجاجات غير العنيفة. تأثير مشاركة الشباب على التغيير الاجتماعي فتساهم مشاركتهم في الاحتجاجات في تحقيق تغييرات اجتماعية، لكن هذه التغييرات لا تؤدي دائماً إلى تحسينات مباشرة في أوضاعهم.

المحور الرابع: النظرية المفسرة للبحث

نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة new social movement theory:

تركّز نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة بشكل أكبر على بناء الهوية الجماعية، بدلاً من التركيز على الأيديولوجيات التقليدية. وغالباً ما تنبع هذه الحركات من الطبقة المتوسطة، على خلاف الحركات الكلاسيكية التي ارتبطت بالطبقة العاملة. وقد ظهرت هذه النظرية في السياق الأوروبي لتفسير وتحليل موجة الحركات الجديدة التي شهدتها القارة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. من القرن الماضي كما أنها طورت مع فريق "آلان تورين Aalin Tourine" بفرنسا، و"كريسي "Kriesi بألمانيا، و"كلوس أوف " Claus Offe بايطاليا، و"ميلوسي بسويسرا "Alberto Melluci ، و"كلانديرماس Klandermans "، و"تارد رايتشمان Reichman Tard "، و"كوبمانس [١٣].تُفسِّر نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة هذه الحركات على أنها انعكاس للتوترات البنيوية في المجتمعات الحديثة، والتي تنتج عن تفشي البيروقراطية بشكل مفرط. ووفقًا لأنصار هذه النظرية،

فإن الحركات الجديدة تختلف عن نظيراتها القديمة نتيجة لظهور تناقضات اجتماعية حديثة، أبرزها التوتر القائم بين الفرد والدولة. هذا التحول يدفع النظرية إلى تجاوز التركيز على المصالح الطبقية التقليدية، لتُسلط الضوء على قضايا إنسانية عامة وغير طبقية[١٤].

في إطار التحليل السوسيولوجي لأزمة العدالة الاجتماعية وتنامي الاحتجاجات في العراق، تعد هذه النظرية إطار ملائم لفهم طبيعة هذه الحركات وأسباب ظهورها، بعيد عن التفسيرات التقليدية التي كانت تربط الاحتجاجات بالعوامل الاقتصادية أو الطبقية فقط. فهي تركز على أن الحركات الاجتماعية الحديثة لم تعد ناتجة عن الصراع الطبقي أو الفقر فقط، بل انها ترتبط بالمطالب الرمزية والهوياتية والثقافية، مثل (الكرامة، العدالة، الشفافية، والحق في المشاركة السياسية). ففي السياق العراقي تظهر الحركات بشكل لافت في احتجاجات الشباب، التي تطلب بإنهاء الفساد القائم، والمساواة بتوزيع الفرص، والحد من المحاصصة والطائفية هذا ما يعكس تحول بوعي الأفراد والجماعات تجاه مفهوم العدالة والحقوق، ويجعل من الحركات هذه تعبير عن الوعي الجمعي الجديد، الذي يطالب بإعادة صياغة العلاقة بين المواطن والدولة. كما أن الطبيعة الأفقية والتنظيم الغير مركزي لهذه الحركات، يعكس الخصائص الاساسية لنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، التي ترتكز على الفعل الجماعي خارج الأطر الحزبية والإيديولوجية المغلقة.

المحور الخامس: العلاقة بين غياب العدالة وتنامي الحركات الاحتجاجية

اولاً: ازمة العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية هي اهم الركائز التي تقوم عليها استقرار المجتمعات وتوازنها فهي الضامن لتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين الافراد بعيد عن التميز الطبقي والاقتصادي والعنصري. فالعدالة الاجتماعية ترتكز على مبادئ اساسية تعتبر اساس لتحقيقها ولا يمكن اعتبار مجتمع عادل او لا الا اذا كان يتوافق او يتعارض مع هذه المبادئ المتمثلة بـ(المساواة وتكافؤ الفرص بالامتيازات الاجتماعية والحصول على الثروات وفرص الرعاية الصحية (الضمان الاجتماعي) والمساهمة والوصول وحقوق الانسان والحق بالتنوع والاختلاف) فالافتقار لاحد هذه المبادئ يؤدي لازمة عدالة يعاني منها غالبية الافراد[١٥].

ان العدالة الاجتماعية في واقعنا المعاصر تعاني من ازمة حادة تتمثل بالفقر والبطالة وتفاوت الدخل وحرمان فئات كبيرة بالمجتمع من ابسط حقوقها وهذه الازمة لا تؤثر على الفرد بالمجتمع فقط بل تهدد السلم الاجتماعي وتضعف التنمية. ازمة العدالة الاجتماعية لم تأتي بصورة مفاجأة بل هي نتيجة لتراكمات طويلة وظروف متشابكة ومربكة فهي اشبه بكرة الثلج التي تكبر كلما تقدمت السنين فهي تكشف عن فشل المجتمع او الدولة بتحقيق المساواة فقد تعددت الاسباب التي ادت لازمة عدالة اجتماعية فهي نتيجة لتراكب (عوامل اجتماعية، عوامل سياسية وعوامل اقتصادية) فيما يلي اهم الاسباب التي ادت لازمة عدالة اجتماعية في المجتمع العراقي:

١ – الفقر وعدم تكافؤ الفرص في توزيع الثروات

يعتبر الفقر ظاهرة عالمية مركبة كما انها ذات ابعاد متداخلة سواء أكانت اجتماعية او اقتصادية او صحية ونضراً لأهمية هذه الظاهرة تعددت واختلف وجهات النظر بتعريفها، فقد سعت الأمم المتحدة إلى تقديم تعريف شامل لمفهوم الفقر، باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز مجرد نقص الدخل أو الموارد أو غياب مصدر رزق مستدام. فالفقر، وفق هذا التصور، يشمل مظاهر متعددة مثل الجوع وسوء التغذية، وضعف القدرة على الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، إلى جانب المعاناة من التمييز الاجتماعي، والتهميش، وغياب فرص المشاركة الفاعلة في صنع القرار داخل المجتمع[١٦]. كما ان تكافؤ الفرص هو حالة مثالية يتمتع فيها كل فرد بنفس الفرصة للمشاركة في اي جانب من جوانب حياته[١٧].

لا يعد الفقر في المجتمع العراقي مجرد نقص في الموارد المادية، بل هو حالة مركبة تتجلى في غياب الخيارات المتاحة أمام الأفراد للوصول إلى التعليم، والعمل، والرعاية الاجتماعية. ويعد هذا الحرمان من الموارد والفرص أحد أبرز أوجه اللا مساواة الاجتماعية، حيث تتكرس أنماط من التمييز عبر آليات توزيع غير عادلة للفرص، ترتبط غالبا بالمحسوبية والانتماء السياسي أو الاجتماعي، لا بالكفاءة والاستحقاق. هذه الأنماط المتكررة لا تؤدي فقط إلى إدامة الفقر، بل تعيد إنتاجه بشكل دوري، ما يرسخ الفجوة الطبقية ويفرض على الفئات المهمشة واقع من الإقصاء الاجتماعي. وتكمن خطورة هذه الديناميكية في تأثيرها على تماسك البنية الاجتماعية، إذ تخلق شعور متزايد بالغبن واللاعدالة، وتدفع باتجاه تنامي التوترات الاجتماعية وفقدان الثقة بالمؤسسات الرسمية. وبهذا يصبح الفقر، في السياق العراقي، ليس مجرد مظهر من مظاهر ازمة العدالة الاجتماعية، بل أحد مسبباتها المتجددة. من هنا نتوصل الى ان الفقر وعدم تكافؤ الفرص ليست مجرد ظواهر

اجتماعية عرضية بل انهما مؤشرين خطيرين على اختلال عميق في مبدأ العدالة داخل المجتمع. فالعدالة ليست شعاراً بل هي ممارسة يومية تبدأ بتوزيع عادل للفرص بين الافراد قبل ان تكون توزيع للموارد.

٢- سوء الادارة والفساد السياسي

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة ذاتية لنفسه او لجماعته[١٨]. يعتبر الفساد احد الظواهر الاجتماعية الناجمة عن العديد من القيم الناتجة عن سيادة الفردانية في مواجهة القيم القائمة على التعاون والعمل الجماعي بالإضافة لارتباطه بالأبعاد الاقتصادية والسياسية مما يزيد من معدلات ومستويات الفقر فالفساد هو نقيض لمفهوم العدالة الاجتماعية في ابعادها المختلفة خاصة الاقتصادي والسياسي فالعدالة في بعدها السياسي والاقتصادي تعني مساواة المواطنين في الوصول لفرص العمل او الوصول للموارد التنموية وايضاً ارتباط ذلك بإمكانيات الوصول للحق في ادارة الموارد مجتمعياً[١٩].

يعد سوء الإدارة والفساد السياسي من العوامل المسببة لأزمة العدالة الاجتماعية في العراق، حيث يؤدي غياب الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام إلى اختلالات واضحة في توزيع الموارد والخدمات. ولا يقتصر الفساد على هدر المال العام وتوزيع الفرص بشكل غير عادل، بل يتجاوز ذلك إلى تآكل ثقة المواطن بالمؤسسات، نتيجة لتحوّل السياسات الاجتماعية إلى شعارات بلا تطبيق فعلي. يؤدي الفساد الإداري الى خلل مؤسسي، ويعد عائق هيكلي أمام تحقيق العدالة، وسبب رئيس في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. فلا يمكن بناء مجتمع عادل في ظل إدارة تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، ولا مؤسسات تُدار لخدمة المصالح الضيقة على حساب حقوق المواطنين. فالعدالة تبدأ من الإدارة، وتنهار حين تنهار ثقة الناس بمن يتولون إدارة شؤونهم.

٣- المحاصصة الحزبية والطائفية

تقترن كلمة محاصصة بتعبيري الاثنية والطائفية للإشارة لتوزيع المناصب – المغانم بين جماعات محددة على اسس اثنية وطائفية او حتى دينية[٢٠]. وتعني المحاصصة تقسيم الكل على مكوناته بحسب الاستحقاق

الديموغرافي للأطراف المشاركة في العملية السياسية فالمحاصصة كنهج سياسي يسمح لجميع المكونات الحزبية الفائزة عبر الانتخابات الديمقراطية في المشاركة في الحكومة وتحمل مسؤولية ادارة الدولة[٢١].

وعلى أية حال ففي المجتمعات ذات التعددية المكوناتية يصعب تحقيق العدالة بصورة تامة، فالديمقراطية لا تنتج عدالة للأقليات والخاسر لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، وتوزيع الثروات كما هو في العراق يبقى مثار جدل ونزاع تغذيه أحزاب تتصارع على المناصب التنفيذية وتتحاصص وتتقاسم فيما بينها مؤسسات الدولة، وثمة إرث سياسي و اجتماعي من المواجهة الطائفية في مجتمع كهذا تكون الفدرالية حلاً مثالياً لمشكلات عديدة[٢٢].

تعد المحاصصة السياسية من أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في الأنظمة التي تقوم على تقاسم السلطة والموارد بين مكونات سياسية أو طائفية، على حساب مبدأ الكفاءة والإنصاف. ففي مثل هذا النظام، يتم توزيع المناصب والامتيازات وفق الانتماءات والولاءات، لا وفق المؤهلات والمعايير الموضوعية، مما يؤدي إلى تهميش شرائح واسعة من المواطنين الذين لا ينتمون إلى "حصص" السلطة. تنتج هذه الآلية شكل من الحكم يفضي لترسيخ الفساد المؤسسي، حيث تتحول مؤسسات الدولة من أدوات لتقديم الخدمات العامة وتحقيق العدالة، إلى أدوات في يد النخب السياسية لخدمة مصالحها الخاصة. ونتيجة لذلك، تفقد الدولة قدرتها على بناء مؤسسات محايدة وفعالة، ما يؤدي إلى تعميق الشعور باللاعدالة، ويضعف ثقة المواطن العراقي في الدولة، خاصة بين فئات الشباب والمواطنين غير الممثلين سياسياً. وعلى الرغم من أن نظام المحاصصة قد يسوق كآلية توافقية لضمان التعددية السياسية، إلا أنه في السياق العراقي تحديداً، ساهم في إنتاج أزمات اجتماعية عميقة، وخلق واقع يفرغ العدالة الاجتماعية من معناها الحقيقي.

٤- الاقتصاد الريعي للدولة

يقصد بالدولة الريعية الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج اما من بيع مادة خام او من خلال تقديم خدمات استراتيجية او من فرض ضرائب على تحويلات من الخارج فالدولة الريعية تعتمد على الدخل الذي لا يتم الحصول عليه عن طريق الانتاج والعمل[٢٣]. تعد المديونية المتفاقمة وغياب الاستثمار الرشيد للعوائد النفطية من العوامل الأساسية التي أسهمت في تعميق أزمة العدالة الاجتماعية في العراق، حيث انعكست هذه

السياسات المالية والاقتصادية بشكل مباشر على الأجيال الحالية، وتهدد مستقبل الأجيال القادمة. فالمشكلة لا تكمن في الموارد ذاتها، بل في كيفية إدارتها وتوزيعها، ما يجعل من سوء الإدارة حجر الأساس في هذه الأزمة.

وفي هذا السياق، تعد ريعية الدولة أحد أبرز العوامل البنيوية التي تعيق بناء منظومة عادلة ومستدامة. إذ تعتمد الدولة العراقية بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، دون وجود قاعدة إنتاجية متماسكة أو نظام ضريبي فعال. ونتيجة لذلك، تتحول الدولة إلى جهة مانحة للريع، توزعه وفق اعتبارات سياسية أو فئوية أو طائفية، بدلًا من أن تلعب دور الوسيط المحايد في إدارة الثروات وتنظيم الاقتصاد.

هذا النمط من الاقتصاد الريعي ينتج خلل جوهري في توزيع الموارد والفرص، ويؤدي إلى تهميش فئات واسعة من السكان، ويكرس الاعتماد على الدولة لا المشاركة في بنائها. كما أن غياب نظام ضريبي فعال يضعف من الرقابة المجتمعية على السلطة، ويحول المواطنين إلى مستهلكين ينتظرون التوزيع، لا شركاء فاعلين في التنمية. ورغم ما قد يوفره الاقتصاد الريعي من استقرار مؤقت، إلا أنه يكرس أنماط غير عادلة من التوزيع، ويفتقر إلى الشفافية والمساءلة، ما يضرب أسس العدالة الاجتماعية.

ثانياً: العدالة الاجتماعية كعامل في قيام الاحتجاجات

الحركات الاحتجاجية ليست وليد لحظة، بل نتيجة لتراكم الظلم الاجتماعي طويل الأمد. وان اي نظام سياسي يتجاهل العدالة الاجتماعية يزرع بداخله بذور الانفجار الشعبي. فأن خروج الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في مطلع عام ٢٠١١ مثال واضح على ذلك، حيث تصدّرت مطالب العدالة الاجتماعية المشهد، سواء من خلال شعارات صريحة أو أخرى تحمل في جوهرها مفاهيم الحرية والكرامة، والتي ترتبط ارتباط وثيق بالعدالة الاجتماعية. وعليه، فإن تجاهل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المختلة كان عامل رئيس في تفجّر تلك الحركات الاحتجاجية.

قد أدى اندلاع الحركات الاحتجاجية إلى تداول واسع لمفهوم العدالة الاجتماعية في العالم العربي حيث فجرت الثورة ديناميات ومبادرات كثيرة ودعمت عمل المجتمع المدني في دول الربيع، وأنتجت كذلك تحالفات متعددة عابرة للطبقات والأيدولوجيات، وتعد من أهم نتائجها ارتفاع الطلب والوعي على التوزيع العادل للثروة وفق سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاختلافات الكبيرة بين الدولة ومناطقها وطبقاتها، وأعادت الثورات

النظر في العلاقة بين الدولة والمواطن على مستوى الواقع الملموس وعلى مستوى الوثائق الدستورية المختلفة ولعل المكسب الاهم هو قوة الصوت(Power of Voice)، التي اكتسبتها الجماهير العربية وكشفت الثورات العربية عن العديد من التحديات التي تواجه الدول والحكومات[٢٤].

العدالة الاجتماعية شعار طبيعي للحركات الاحتجاجية، هذا لا ينبع فقط من مؤشرات البطالة خاصة عند جيل الشباب، وكذلك لا ينبع من انعدام مقومات الاقتصاد المتطور والتنمية، ومن انعدام الثروة والموارد. فعلى الرغم من وجود الفساد وعدم نجاعة البيروقراطية الا ان هذه ليست اشكالية اساسية فالإشكالية البارزة للعيان هي توزيع المواد بالطرق العادلة. فمن المنظور الاقتصادي، ان خصخصة القطاع العام ادى الى عدم المساواة[٢٥]. فكل الشكاوى التي تأتي من الأفراد والجماعات في مجتمع ما تتصل بغياب العدالة، ومن المظاهر الشائعة التهميش الإقصاء الاضطهاد الفقر عدم تكافؤ الفرص .. الخ، مما يتصل بكل الحقوق المتصورة للأفراد والمكونات الاجتماعية كمواطنين يتساوون مع غيرهم في الحقوق والواجبات، وبما أنه لا وجود لعدالة مطلقة إنما تم تحقيقه منها يختلف باختلاف الظروف والمناخات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة فإن الساخطين على ظلم السلطة متوفرون على الدوام هؤلاء يجدون من زوايا نظر خاصة بهم أن السلطة على قدر كبير من الظلم، في حين قد لا يشعر غيرهم بهذا الظلم الفادح[٢٦] .

اذا كان جانب الحركات الاجتماعية المظلم هو جانب المجتمع ، فأن جانبها المضيء هو الحداثة : انها تقف بجانب العقل ضد تعسف السلطة، والاهم من ذلك انها تناصر حقوق الفرد العامة ، بحيث انه بكل نزاع او كل حركة اجتماعية هناك دعوة الى المساواة والعدالة الحرية والى الاحترام لكافة الافراد[٢٧]. فقد ادت الثورات العربية نتائج مهمه بشأن العدالة[٢٨]:

١- الترابط في موضوعات الخلل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والذي كان مفقودا نتيجة التطور التاريخي ، وطبيعة العقد الاجتماعي السلطوي السائد قبل الثورات.
٢- العدالة الاجتماعية يجب أن تكون أكبر من مجرد توزيع للثروة.
٣- التركيز على العلاقات السلطوية Power Relations
٤- التركيز على العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق العدالة الاجتماعية. أما أدوات تحقيق وتنفيذ العدالة الاجتماعية فهي متعددة (الضرائب (Taxation)، المنافع الاجتماعية، اعادة توزيع الثروة) .

تُعد أزمة العدالة الاجتماعية عامل جوهري باندلاع الحركات الاحتجاجية، خاصة بالمجتمع العراقي فأنه يعاني من التهميش الاقتصادي، وتمييز اجتماعي، وغياب التكافؤ في الفرص. حيث حرم الأفراد من حقوقهم الأساسية، كالتعليم الجيد، الوظائف الكريمة، والرعاية الصحية، وتُهيمن فئات محددة على الثروة والسلطة(الأحزاب السياسية العراقية)، هذا يؤدي لتوليد مشاعر الغضب والإحباط، ما يدفع الفئات المهمشة للتعبير عن رفضها عن طريق الاحتجاجات والتمرد على الأوضاع القائمة. فتتعزز هذه الحركات عندما يغيب الحوار الجاد وتقابل مطالب المواطنين بالعنف أو التجاهل، مما يفقد الدولة الشرعية الأخلاقية أمام الشعب.

ثالثاً: أسهام الحركات الاحتجاجية في تحقيق العدالة الاجتماعية

برغم التحديات البنيوية التي واجهتها الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي ، قد أسهمت بشكل واضح في كشف أوجه اللاعدالة الاجتماعية وتعريتها أمام الرأي العام، وإجبار السلطات على الاستجابة لبعض المطالب الإصلاحية. وقد تمثّلت مساهماتها ب رفع الوعي الشعبي بالحقوق والعدالة الاجتماعية فأدت الحركات الاحتجاجية إعادة تشكيل وعي المواطن العراقي بمفاهيم (المواطنة، والحق بالكرامة، والمساواة، والخدمات العامة).

كما فضحت الفساد وطالبت بمحاسبة المفسدين وجعلت هذه الاحتجاجات مطالب المحاسبة والشفافية من أبرز القضايا بالخطاب العام. كما انها ساهمت بالتأثير على القرارات السياسية فأجبرت احتجاجات تشرين ٢٠١٩ اقالت حكومة (عادل عبد المهدي) بالتظاهر السلمي، ودعت إلى تعديل قوانين انتخابية لتقليل احتكار النخب[٢٩]. بالإضافة الى تعيين الالاف من الخريجين في الدولة، وأسهمت بوضع قضايا العدالة الاجتماعية في صلب النقاشات الوطنية، مما دفع بعض الكتل السياسية لإعادة النظر في برامجها. كما كسرت حاجز الخوف وتوسعت المشاركة الشعبية حيث شجّعت فئات واسعة من الشباب والنساء على الانخراط بالفعل الجماعي، ورفض سياسة التهميش واللا مساواة. على الرغم مما حققته هذا الحركات من نتائج الى انها اسهمت ايضاً بصورة غير مباشرة بتعميق ازمة العدالة الاجتماعية.

رابعاً: المعوقات الهيكلية للحركات الاحتجاجية وتأثيرها على ازمة العدالة الاجتماعية

رغم أن الحركات الاحتجاجية في العراق انطلقت في الأساس كمحاولة جماعية للمطالبة بالإصلاح ومعالجة أزمة العدالة الاجتماعية، إلا أن السياق السياسي والاجتماعي الذي أحاط بها ساهم في استمرار الأزمة بل وأظهر هشاشتها بشكل أكبر. فالاحتجاجات لم تنتج الظلم، بل عرته، لكنها واجهت تحديات بنيوية كبرى حالت دون قدرتها على التأثير الفاعل والمباشر في مسار العدالة. وقد أدّت مجموعة من العوامل إلى تعقيد المشهد العام وزيادة الشعور بانعدام العدالة، دون أن يكون الحراك نفسه هو السبب المباشر في ذلك. وفيما يلي أبرز المعوقات التي ساهمت في استمرار مظاهر الأزمة:

١ – انعدام التنظيم والقيادة:

ان غالبية الحركات الاحتجاجية لا تمتلك قيادة تقوم بتوجيهها وتعبر عن اهدافها وايضاً تمتاز الحركات الاحتجاجية بعدم وجود اطار تنظيمي واضح فالحركات تتسم بميلها للعمل عبر هياكل مفتوحة لا تشترط فيها قواعد صارمة للعضوية فهي تكون اقرب الى تجمع من الافراد لا يعملون وفق اطار تنظيمي واضح او قيادة مسيطرة(٣٠).

منذ انطلاق الحركة الاحتجاجية في العراق كان لها ميزات وسمات اتسمت بها، وعلى الرغم من تنوع المطالب والشعارات المرفوعة، سواء في التظاهرة الواحدة جغرافياً وزمانياً، أو ما بين تظاهرة وأخرى بافتراقهما جغرافياً وزمانياً، بقيت هذه المطالب والأهداف تعبر عن تقارب في الرؤى والمنطلقات، فهي كلها تقريبا تعرب عن رغبة واحدة في تجاوز نظام المحاصصة الطائفي الفاسد ومحاربة الفاسدين وبناء دولة مدنية ديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن التعبير الأيديولوجي عن هذه المطالب كان يرسم في بعض الأحيان حدوداً واهية غير حقيقية في ما بينها، أي بين عامة الجماهير وبين الجمهور الأيديولوجي في الساحات، فكانت هذه نقطة الضعف التي تهدد الوجهة العامة لوحدة وعي الجماهير المحتجة(٣١).

مثّل غياب التنظيم والقيادة الفاعلة داخل الحركات الاحتجاجية العراقية أحد أبرز التحديات التي واجهت الحراك الشعبي، وساهم – من حيث الأثر لا من حيث النية – في إضعاف فاعليته دون أن يكون السبب المباشر في تعميق أزمة العدالة الاجتماعية. فالحركة التي تفتقر إلى قيادة موحّدة وهيكل تنظيمي واضح غالباً

ما تجد صعوبة في بلورة مطالب واضحة أو تقديم خطاب سياسي متماسك، مما يقلل من قدرتها على التفاوض مع السلطات، ويجعلها أكثر عرضة للاختراق أو التوجيه غير المنضبط.

هذا التشتت في الشعارات وتعدد الجهات الفاعلة ضمن الحراك، ساهم في تشويش الرسالة العامة للحركة، الأمر الذي استغلّته السلطات لتبرير القمع الأمني، وفرض مزيد من القيود، بذريعة "فوضى" غير منظّمة. وبدل أن تتجاوب مع المطالب المشروعة، لجأت الدولة إلى استثمار غياب التنظيم في تشويه صورة الحراك أمام الرأي العام، وتجريده من شرعيته الشعبية. كما فتح هذا الفراغ القيادي المجال لظهور سلوكيات فردية أو جماعية غير منضبطة، قد تتسم بالعنف أو العشوائية، ما أضرّ بصورة الحراك ومصداقيته، وأدى إلى تراجع الدعم الشعبي في بعض المراحل.

وبذلك، فإن غياب القيادة يعد عاملاً إعادة إنتاج مظاهر ازمة العدالة، من خلال فشل الحراك العفوي في التحوّل إلى قوة ضغط فعالة تحدث التغيير المنشود. فالغضب الشعبي المشروع، إذا لم يُترجم إلى حراك منظم، قد يتحول – من حيث لا يُقصد – إلى عامل يُثبّت البُنى غير العادلة بدل من أن يهدمها.

٢- استغلال الاحزاب السياسية للحراك: تسييس المطالب ومصادرة العدالة

يعرف عالم السياسة الامريكي **انتوني داونز** الحزب السياسي بأنه فريق من الرجال يسعون للسيطرة على جهاز الحكم من خلال الحصول على مناصب في انتخابات معدة حسب الاصول . اما **جيوفاني سارتوري** فعرف الحزب بأنه أي مجموعة سياسية يتم تحديدها بواسطة تسمية رسمية قادرة على تقديم المرشحين للمناصب العامة عن طريق الانتخابات[٣٢].

الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وربما بعض الاحزاب الجديدة، التي تشكلت من اعضاء الحركات الاحتجاجية كانت هي الحامل الاساسي لفريضة العدالة الاجتماعية الغائبة[٣٣]. بالنسبة إلى العراق فإن الأحزاب الحالية لا تؤمن بالعدالة الاجتماعية لا من حيث المفهوم ولا من حيث التطبيق، وذلك استنادا إلى مرجعيتها الفكرية، والدليل على غياب العدالة الاجتماعية اندلاع انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩العارمة التي هزت بعمق كامل المنظومة السياسية والفكر الاجتماعي ، وتخطت البعد الطائفي لتؤكد أن البعد الطبقي هو مفتاح التغيير[٣٤] .

قد بنت الحركات الاحتجاجية جدار سميك أمام الحزبية شعارها الشعبوي (كلا كلا للأحزاب)، إذ كانت ترمز إلى تخوفها من الخطاب الأيديولوجي وخطورة سرقة الاحتجاج لصالح الأحزاب، رغم يقينها بأن لا حياة سياسية ديمقراطية بدون أحزاب، وربما هي كانت تعبر عن فوضى الحياة الحزبية في العراق التي تتيح العمل في حقل السياسة الأكثر من دورتين انتخابيتين بدون قانون أحزاب[٣٥].

من بين العوامل التي ساهمت في تعقيد المشهد الاحتجاجي في العراق، كان تسلّل بعض الأحزاب السياسية إلى الحركات الشعبية ومحاولتها توظيفها لخدمة مصالحها الضيقة، لا سيما في الفترات الانتخابية أو أوقات الصراع السياسي. هذا التسلل لم يصدر عن الحراك نفسه، بل فرض عليه من الخارج، وأدى إلى تشويه الرسالة الأساسية للاحتجاجات التي طالبت بتحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد وتوفير فرص العمل. وبدلاً من أن تدعم هذه القوى الحزبية المطالب الشعبية وتتبناها بإخلاص، عملت على ركوب موجة الحراك وتوجيهه حسب أجنداتها، ما أفقده الكثير من استقلاليته. وفي كثير من الأحيان، أدى هذا التداخل إلى تفريغ الحراك من مضمونه الإصلاحي، وتحويله إلى أداة للصراع السياسي بين النخب، بدل أن يبقى مسار وطني جامع. نتيجة لذلك، أصبحت العدالة الاجتماعية نفسها رهينة للمساومات الحزبية، لا مطلب وطني جامع، وهو ما عمّق من أزمة الثقة لدى الشارع العراقي، وأضعف من فرص تحقيق تغيير حقيقي. فحين تُختزل مطالب الشارع في مشاريع سياسية مؤقتة، تتحول قضية العدالة من هدف عام إلى سلعة تفاوض، الأمر الذي يُعيد إنتاج نفس البنية التي خرجت الجماهير للاحتجاج ضدها.

وعليه، فإن استغلال الأحزاب السياسية للحراك لا يُدين المتظاهرين، بل يكشف عن خلل عميق في البنية السياسية، التي لم تكتفِ بإهمال مطالب الناس، بل سعت أيضاً إلى احتوائها وتفريغها من مضمونها الإصلاحي، مما ساهم في إدامة غياب العدالة بدل تحقيقها.

٣- العنف في الاحتجاجات: من القمع إلى تعقيد مسار العدالة

العنف السياسي يعد وسيلة من وسائل الصراع بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم الشرعية او بين الجماعات السياسية مع بعضها البعض من اجل الحصول على مكاسب سياسية او لتغيير حكم قائم. او هو

عنف السلطة ضد الجماعات التي تعارضها، فأن العنف السياسي يمكن ان يمارس في نطاق دولة معينة بالمواجهة بين السلطة والشعب او بين الاحزاب السياسية والدولة او بين الاحزاب نفسها او الافراد نفسهم[٣٦].

غالبية الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي تعرضت الى القمع من قبل القوات الامنية مما ادى الى توسع الازمة وزيادة حالة الاحباط. فأن استخدام الشرطة والقوات الامنية العنف ضد المحتجين يقود الجماعات المحتجة الى اعمال عنف مقابلة وبالتالي فأن افعالهم تخلق ما اسماه عالم الاجتماع **وليم غامسون** بإطارات الظلم في جميع انحاء الدولة حيث ينظر للدولة على انها غير عادلة مما يؤدي قمع الدولة لخلق تضامن بين الحركات المشاركة التي تبرر العنف كشكل من اشكال الدفاع عن النفس وكما عبرت عنه **ديلا بورتا** "العنف يخرج من العنف"[٣٧].

في سياق الحراك الشعبي العراقي، شكل تصاعد العنف المتبادل بين بعض فئات المحتجين والقوى الأمنية واحدة من أبرز العوامل التي ساهمت في إضعاف مسار العدالة الاجتماعية وتعقيد مخرجاته. ورغم أن الغالبية العظمى من الحركات الاحتجاجية انطلقت بصورة سلمية، فإن الرد الأمني العنيف من قبل الدولة، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، أدى إلى تآكل ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، وإلى ترسيخ قناعة بأن النظام لا يستجيب للمطالب إلا من خلال القمع لا الحوار. وفي المقابل، ساهم انزلاق بعض المجموعات داخل الحراك نحو العنف، سواء كرد فعل على القمع أو بدوافع فردية أو مؤطرة، في تشويه صورة الاحتجاج، وإضعاف الدعم الشعبي والدولي له، مما أتاح للسلطات فرصة تقديمه كحالة من الفوضى والتخريب بدل كونه حراك مشروع يطالب بالعدالة والكرامة. ونتيجة لذلك، تحولت المطالب الإصلاحية إلى هدف مُقمع، وتوسّعت الفجوة بين الشعب والسلطة، لا سيما حين ركزت وسائل الإعلام الرسمية على مشاهد العنف والتخريب، متجاهلة المطالب الأساسية للحراك. هذا التقديم الإعلامي أتاح للسلطات مزيد من التبرير لتشديد القبضة الأمنية، وتنفيذ حملات اعتقال واسعة، كما حدث في الاحتجاجات الأخيرة، ما زاد من الشعور باللاجدوى والإحباط. وفي ظل هذا الواقع، فإن العنف لم يكن فقط رد فعل آني، بل مؤشر على انسداد الأفق السياسي والاجتماعي، وغياب أدوات الحوار الحقيقي. مما ساهم في تفاقم أزمة العدالة الاجتماعية بدل تخفيفها.

في ضوء ما سبق، يتبيّن أن الحركات الاحتجاجية في العراق، رغم انطلاقها من مطالب مشروعة تتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفساد والتهميش، شكلت كاشفاً صريحاً لهشاشة العدالة الاجتماعية. لقد

أظهرت تلك الحركات مدى عمق الاختلالات البنيوية في العلاقة بين المواطن والدولة، كما كشفت عن فجوات حقيقية في استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية. وعليه، فإن أزمة العدالة الاجتماعية في العراق ناتجة عن طريقة تعاطي النظام السياسي مع هذا الحراك، وهو ما يفرض الحاجة إلى مراجعة جادة للبنية السياسية والمؤسسية، وتبني إصلاحات حقيقية تستجيب للمطالب العادلة، وتعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطن على أسس من المساواة والكرامة.

المحور السادس: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١- أزمة العدالة الاجتماعية في العراق هي أزمة بنيوية وليست ظرفية، ناتجة عن تراكمات طويلة من الفساد، وضعف مؤسسات الدولة، وسوء توزيع الثروات والفرص.

٢- تنامي الحركات الاحتجاجية في المجتمع العراقي يمثل استجابة اجتماعية مباشرة لهذا الاختلال في منظومة العدالة، وخصوصاً بين فئة الشباب الذين يشعرون بالتهميش والإقصاء.

٣- لم تُحدث الحركات الاحتجاجية العراقية تغيير هيكلي كامل في العدالة الاجتماعية، لكنها فتحت الباب نحو مساءلة السلطة، وخلقت وعي جمعي كما أنها نجحت بكسر حالة الصمت العام. فأسهمت الحركات الاحتجاجية لا سيما منذ احتجاجات تشرين ٢٠١٩، بدور ملموس في الدفع باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية، ولو بشكل جزئي.

٤- لم تتمكن الحركات الاحتجاجية من تحقيق تحول جوهري في بنية النظام، بسبب عوامل داخلية أبرزها: غياب القيادة والتنظيم، افتقارها للرؤية الواضحة، تسلل الأحزاب لاستغلالها، استخدام العنف ضد المحتجين.

٥- تعد الحركات الاحتجاجية كاشفاً صريحاً لهشاشة العدالة الاجتماعية. لقد أظهرت تلك الحركات مدى عمق الاختلالات البنيوية في العلاقة بين المواطن والدولة، كما كشفت عن فجوات حقيقية في استجابة النظام السياسي للمطالب الشعبية.

٦- المجتمع العراقي يعاني من انقسام اجتماعي وسياسي عميق، يُعرقل أي مشروع وطني لتحقيق العدالة، ويُسهم في تفتيت الحراك الشعبي وتحويله إلى موجات مؤقتة غير مؤثرة على المدى البعيد.

ثانياً: التوصيات

١- تبني سياسات شاملة للعدالة الاجتماعية: فعلى الدولة العراقية العمل على إعادة توزيع الثروات والفرص بشكل عادل بين الافراد، من خلال إصلاح النظام الضريبي، وتوفير فرص العمل للشباب، وتحسين الخدمات الأساسية بالصحة والتعليم والسكن.

٢- مكافحة الفساد الإداري والمالي بشكل جذري فمحاربة الفساد الحجر الأساسي بتحقيق العدالة الاجتماعية، ويتطلب ذلك تفعيل هيئات الرقابة، وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة، ومحاسبة المسؤولين دون استثناء.

٣- دعم الحركات الشبابية وتوفير قنوات تواصل رسمية ضرورة إنشاء منصات حوارية جادة بين الدولة والشباب المحتج تمكينهم من التعبير عن مطالبهم بشكل منظّم وسلمي، بدل من تركهم عرضة للاستغلال أو القمع.

٤- إصلاح النظام السياسي القائم على المحاصصة من خلال إعادة بناء النظام السياسي العراقي على أساس المواطنة والكفاءة لا على الانتماءات الطائفية أو الحزبية، لأن المحاصصة تكرس التهميش وتنتج مجتمع يخلو من عدالة دائمة.

٥- تشجيع البحث العلمي في قضايا العدالة الاجتماعية عن طريق دعم الدراسات السوسيولوجية والتطبيقية التي تسلط الضوء على مشكلات المجتمع من الداخل، وتقديم نتائجها كأداة لصياغة السياسات العامة.

خاتمة: إن العدالة الاجتماعية ليست من مسؤولية الدولة فقط ، بل انها مشروع وطني متكامل، يتطلب إصلاح سياسي، وتغيير ثقافي، ومشاركة مجتمعية واعية، حتى لا تتحول الاحتجاجات لدورات متكررة من الغضب، بل لخطوات فعالة نحو التغيير.

الهوامش:

١ – عيسى بن محمد الصفواني، ادارة الازمات المنهج – الاهداف – الاستراتيجيات، دار دجلة، عمان، ٢٠١٨، ص٢١.

2 –Webster's Dictionary, Ninth Edition, New Collegiate Dictionary, Merriam – Webester/Nc, Publisher, U.S.A, 1989, P. 307.

٣ – معاذ احمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المازوم : العراق إنموذجا ، امواج للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣، ص٢٢.

٤ –على محمد الصلابي، العدالة من المنظور الاسلامي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٤، ص ٢١.

٥ –احمد زكى بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢، ص١١.

٦ – جيه كارمل وأخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الاردن، ترجمة: فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، ٢٠١٤، ص٨.

٧ – تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٦٨ – ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٢.

٨ – فارس اشتي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سوريا – الاردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١٤، ص١٩

9 –Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, impression Bassiere, France, 2005, p: 159.

١٠ – وليد حميد مزهر ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق : دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢.

١١ – اسراء جمال رشاد، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧.

12 – Camila Teixeira, Youth, Protests and the Polycrisis. UNICEF Office of Research – Innocenti, 2024.

13 –Neveu Ecic, Sociologie des Mouvements Sociaux, Edition la découverte repers, 207. 3éme édition. Paris. 2002. P: 66.

١٤ – تشارلز تيلي، مصدر سابق، ص١٨

١٥ – شهلاء كاظم، سوسيولوجيا ازمة التعددية السياسية واثرها على العدالة الاجتماعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢، ص٢٣٣.

١٦ – عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١، ص ١٩ .

17 –Karsten Jonsen, Ahu Tatli, Mustafa F. Özbilgin, and Joerg Dietz, equal opportunity, In book:Wiley Encyclopedia of Management, Volume 6 vi 01/06/2014, London, P1.

١٨ – محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧،ص١٠.

١٩ – توفيق حداد وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٦، ص١١١.

٢٠ – فالح عبد الجبار ، حركات الاحتجاج العراقية : من سياسات الهوية الى سياسات القضايا، مركز الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٨، ص١٢.

٢١ – علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، سلسل كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨٩.

٢٢ – ابراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية : مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠١٥، ص١٣١.

٢٣ – صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، بغداد، ٢٠٠٣، ص٥.

٢٤- محمد العاجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات ام ازمة تنموية، في العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، مندى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ، الرباط، ٢٠١٥، ص٧٤-٧٥.

٢٥ – نمبر سلطاني، ابحث عن العدالة في زمن الثورة، تاريخ النشر ٢٩/٧/٢٠١٥-٠٩:٢٣، على الرابط : https://www.arab48.com/amp .

٢٦ – ابراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية: مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، ٢٠١٥، ص١٣١.

٢٧ – آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١، ص٢٠٨.

٢٨ – مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، مصدر سابق، ص٢٦.

٢٩ – محمد رضا عباس، التظاهرات التي لم تنته بعد : سرد تأريخي لاحداث تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، دار الغيمة،٢٠٢ ١، ص٥٥٠.

٣٠ – شيماء عبد السلام ابراهيم،سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، العدد٥٢، مؤسسة الاهرام،٢٠١٣، ص١٦٠.

٣١ – احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩ الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، ، آذار ٢٠٢٠، ص٣١.

٣٢ – برهان غليون وآخرون، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٥٢.

٣٣ – وائل جمال، العدالة الاجتماعية والثورات العربية، في العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، اوراق مؤتمر القاهرة ١٨و١٩ مايو ٢٠١٤، مندى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ ، ص٢١.

٣٤ – هاشم نعمة، العدالة الاجتماعية: مقاربات فكرية ، مجلة الثقافة الجديدة ،العراق ، العدد٤١٠-٤١١، اذار ٢٠٢٠، ص١٧.

٣٥ – احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩ .ز الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، ، آذار ٢٠٢٠ ، ص٣١.

٣٦ – عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٨،ص٣٣.

37 – Della Porta Donatella and Diani Mario, Social movements; an introduction Oxford Blackwell publishing, 2006 , p 263

المصادر:

1. Camila Teixeira, Youth, Protests and the Polycrisis. UNICEF Office of Research – Innocenti, 2024.
2. – Della Porta Donatella and Diani Mario, Social movements; an introduction Oxford Blackwell publishing, 2006 , p 263
3. –Webster's Dictionary, Ninth Edition, New Collegiate Dictionary, Merriam – Webester/Nc, Publisher, U.S.A, 1989, P. 307.
4. –Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, impression Bassiere, France, 2005, p: 159.
5. –Karsten Jonsen, Ahu Tatli, Mustafa F. Özbilgin, and Joerg Dietz, equal opportunity, In book:Wiley Encyclopedia of Management, Volume 6 vi 01/06/2014, London, P1.
6. Neveu Ecic, Sociologie des Mouvements Sociaux, Edition la découverte repers, 207. 3éme édition. Paris. 2002. P: 66.
7.

٨. ابراهيم حسيب الغالبي، ازمات العراق السياسية : مقالات في الشأن العراقي، مركز العراق للدراسات، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠١٥.

٩. احمد محمد الموسوي، انتفاضة تشرين ٢٠١٩ الجذور والسمات، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٤١٠-٤١١، ، آذار ٢٠٢٠.

١٠. احمد زكى بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢.

١١. اسراء جمال رشاد، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي – دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، ٢٠١٧.

١٢. آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١١.

١٣. برهان غليون وآخرون، حقوق الانسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.

١٤. تشارلز تيلي، الحركات الاجتماعية ١٦٨ – ٢٠٠٤، ترجمة ربيع وهبة، المجلس الاعلى للثقافة – المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥. توفيق حداد وآخرون، العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٦.

١٦.جيه كارمل وأخرون، مشروع العدالة الاجتماعية في الاردن، ترجمة: فيصل الزوايدة، مركز هوية، عمان، ٢٠١٤.

١٧.شيماء عبد السلام ابراهيم،سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر ، العدد٥٢، مؤسسة الاهرام،٢٠١٣.

١٨.صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، بغداد، ٢٠٠٣.

١٩.عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠١.

٢٠.عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٨.

٢١.علي الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية، سلسل كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٢٢.علي زيد الزعبلي، ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة الكويت، العدد ٥، مارس ، ٢٠١٣.

٢٣.على محمد الصلابي، العدالة من المنظور الاسلامي، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٤.

٢٤.عيسى بن محمد الصفواني، ادارة الازمات المنهج – الاهداف – الاستراتيجيات، دار دجلة، عمان، ٢٠١٨.

٢٥.فارس اشتي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين – الجزائر – سوريا – الاردن)، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١٤.

٢٦.فالح عبد الجبار ، حركات الاحتجاج العراقية : من سياسات الهوية الى سياسات القضايا، مركز الشرق الاوسط، بيروت، ٢٠١٨.

٢٧.محمد عبد الغني، مقاومة ومواجهة الفساد، مركز تطوير الاداء والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٨.محمد رضا عباس، التظاهرات التي لم تنته بعد : سرد تأريخي لاحداث تظاهرات تشرين ٢٠١٩ في العراق، دار الغيمة،٢٠٢٢.

٢٩.محمد العاجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات ام ازمة تنموية، في العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية، مندى البدائل العربي للدراسات، ومنظمة روزا لوكسمبورغ، الرباط، ٢٠١٥.

٣٠.معاذ احمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المازوم : العراق إنموذجا ، امواج للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣.

٣١.مهى يحي، العدالة الاجتماعية في زمن الثورات، في العدالة الاجتماعية المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية ، منتدى البدائل العربي، بيروت، ٢٠١٤.

٣٢.ميس محمد كاظم، بين التكافؤ والتمييز العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة ، في الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف، جمعية الامل العراقية، دار الكتاب، بغداد، ٢٠٢٢، ص١٥٩.

٣٣.نمبر سلطاني، ابحث عن العدالة في زمن الثورة، تاريخ النشر ٢٩/٧/٢٠١٥-٠٩:٢٣، على الرابط : https://www.arab48.com/amp .

٣٤.هاشم نعمة، العدالة الاجتماعية: مقاربات فكرية ، مجلة الثقافة الجديدة ،العراق ، العدد٤١٠-٤١١، اذار ٢٠٢٠.

٣٥.وائل جمال، العدالة الاجتماعية والثورات العربية، في العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية، اوراق مؤتمر القاهرة ١٨و١٩ مايو ٢٠١٤، مندى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة روزا لوكسمبورغ .

٣٦.وليد حميد مزهر ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية في العراق : دراسة ميدانية في الفعل الجماعي بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الآداب، ٢٠٢٢.